



PROVISIONAL

A/31/PV.66  
24 November 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

( سرى لانكا )

السيد أميراسنغ

الرئيس :

— قضية فلسطين [٢٧]

( أ ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛

( ب ) تقرير الأمين العام .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .  
وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .  
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٥

نظار البند ٢٧ من جدول الأعمال

قضية فلسطين :

- ( أ ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/31/35) ؛  
 ( ب ) تقرير الأمين العام (A/31/271) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : بعد ظهر اليوم سوف تبدأ الجمعية في مناقشة البند ٢٧ من جدول الأعمال تحت عنوان " قضية فلسطين " . وأود أن أقترح أن تقفل قائمة المتحدثين في المناقشة حول هذا البند يوم الأربعاء ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر الساعة الثانية عشرة ظهرا .

فإذا لم يكن هناك اعتراض ، سوف أعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : الآن أعطي الكلمة لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني سعادة السيد ميدون فال من السنغال .

السيد فال ( السنغال ) ( الكلمة بالفرنسية ) : لم يحدث من قبل في تاريخ الأمم أن كان لعمل منظمة دولية هذا الحسم بالنسبة لمصير شعب كعمل منظمة الأمم المتحدة بالنسبة لمصير الشعب الفلسطيني .

فمنذ حوالي عام أصدرت جمعيتنا - وهي وفيه للمهمة التي خصصتها لنفسها منذ بداياتها هذا العقد ، من أجل إعادة الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني - في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ القرار رقم ٣٣٧٦ ( د - ٣٠ ) المنشئ للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ان هذا القرار التاريخي يتفق تماما مع مهمة منظماتنا وهي تشجيع السلام والأمن الدولي والعدالة .

ان قضية فلسطين التي عرضت منذ ٢ نيسان / ابريل عام ١٩٤٧ على منظمة الأمم المتحدة من قبل المملكة المتحدة قد اتسمت هذه المسألة ، وما زالت تتسم ، بطابع مشكلة من مشاكل تقرير المصير ، لم تتمكن الأمم المتحدة ، حتى الآن ، من ايجاد حل عادل ، وبالتالي داعم لها .  
ان عدم وجود حل قد شجع من جانب اتساع نطاق النزاع ، وبالتالي زيادة طابعه المعقد ، عن طريق الالتزام السياسي والعسكري والاقتصادي لعدد متزايد من الدول ، ومن جانب آخر وجود تهديد خطير ودائم ضد السلم والأمن الدوليين .  
وبسبب هذه الأحداث ، فان قضية فلسطين قد بقيت حاضرة في الأمم المتحدة في موقف مهدد ، منذ الأيام الأولى ، لمنظمتنا . وقد اضطرت هذه المنظمة الى أن تخصص لها وقتا طويلا ، ومناقشات وجهود أكثر مما خصصت لأي قضية أخرى .

ان هذا الموقف لا يعني على الاطلاق ان الأمم المتحدة غير قادرة على تشجيع تجربة سلمية لهذه المسألة . وفي الواقع فان عدم وجود تسوية يتوقف الى حد بعيد ، ليس على طبيعة المشكلة ولكن على الأساليب المختلفة التي تم استخدامها في الأمم المتحدة لتناول هذه المسألة . وهكذا فان مسألة تطابق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني — وهو لب المشكلة — لم يثر الاعتبار الذي كانت هذه المسألة تستحقه دائما . ولا الاهتمام الذي كانت تستحقه خلال المحاولات العديدة ليجاد حلول تحت اشراف الأمم المتحدة . لقد كانت تسود مواقف تتجاهل جوهر مشكلة فلسطين في الأمم المتحدة حتى السنوات الأخيرة التي شهدت ظهور اتجاهات بناءة أكثر من أى وقت مضى . ان دراسة المسألة الفلسطينية في الأمم المتحدة قد عرضت الى حد ما ثلاثة مراحل كبرى . مرحلة أولى من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٢ وقد تميزت بتقسيم فلسطين وظهور نزاع الشرق الأوسط . ومرحلة ثانية من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٦٩ وقد تميزت بطمس مسألة فلسطين واحلال مسألة أكثر عموما محلها ، وهي مسألة النزاع في الشرق الأوسط ، وأخيرا مرحلة ثالثة من عام ١٩٧٠ حتى يومنا هذا سيطرت عليها عملية اعادة منح هذه المسألة ما تستحقه من اهتمام .

ان المرحلة الأولى تتفق مع المرحلة التي كانت الأمم المتحدة فيها واقعة تحت سيطرة الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الغربية . والتي كان بعضها ما زال يسيطر على امبراطوريات استعمارية ضخمة . لقد عولمت قضية فلسطين بصورة مشابهة للغاية للطرق التي كانت سائدة في العهد الذهبي للاستعمار ، أى انه قد أعطيت أهمية قليلة لحق تقرير مصير السكان الاصليين . وكانت النتيجة ظلم فادح ، وهو التقسيم غير المنصف للبلاد لصالح أقلية مكونة الى حد بعيد من المهاجرين الذين جاءت أغلبيتهم من دول اوربا وامريكا .

ان هذا الظلم قد اشعل النيران كما كان متوقعا . والحرب التي تلت ذلك أدت بدورها الى أوجه ظلم أخرى اكثر خطورة . وأود أن أشير الى طرد السكان الاصليين من بلادهم واحتلال الارض التي وفقا لأحكام قرار الأمم المتحدة رقم ( ١٨١ ) ( د - ٢ ) كانت تصلح كأساس لقيام دولة فلسطين العربية في المستقبل . وفي مواجهة تحول الأحداث ، بهذه الصورة ، والتي تسير على عكس القرارات السابقة للأمم المتحدة كان يجب على هذه المنظمة أن تشجع تسوية سلمية للمشكلة أو أن تلعب دورا نشطا كوسيط . وهكذا نشأت لجنة للتوفيق تابعة للأمم المتحدة ، من أجل فلسطين . ودام عملها

من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٢ دون أن تؤدي بالمتحاربين ، مع ذلك ، الى مفاوضات حقيقية ، بل على العكس فان اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ وما انشأته من وضع قائم ، كان بيد وانها ستستمر وبذلك أعدت الطريق أمام مواجهة سياسية جديدة كان الشعب الفلسطيني العربي ضحيتها . ان الأمم المتحدة من جانبها كان بيد وانها غير مستعدة لاتخاذ اجراءات قمعية لفرض الاحترام لقراراتها . اما الفترة الثانية التي بدأت من عام ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٩ فتتميز باختفاء مسألة فلسطين تماما لصالح مسألة أكثر عمومية وهي مسألة الشرق الأوسط . والسبب حقا في هذا التطور هو أن مسألة فلسطين لم تعد مسألة سياسية ولم تعد سوى مسألة انسانية بحتة . ان المنظمة الدولية كرست جهودها بعد ذلك ولكن دون نجاح كبير ، لمحاولة تسوية النزاع بين اسرائيل والدول العربية . ولقد استبعد الفلسطينيون من على المسرح السياسي ولم يعودوا يشتركون في محاولات ايجاد تسوية سياسية .

ان هذه الحالة بلغت ذروتها في القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) لمجلس الأمن وكان الهدف منه وبصورة غريبة ، أن يضع مبادئ لحل للنزاع الاسرائيلي العربي مع التهرب من المسألة السياسية الاساسية ، أى حق تقرير المصير لشعب فلسطين العربي . وهكذا فان هذا القرار رغم الآمال العريضة التي وضعت فيه لم يؤد الى أى تقدم على طريق التسوية النهائية للمسألة .

ان هذه السلبية الخطيرة من قبل منظماتنا ، والتي تعود بصورة رئيسية للأساليب المنحازة والغير المتوازنة التي كانت سائدة في منظماتنا وتم القضاء عليها لحسن الحظ ، عن طريق ظهور أمم على مسرح الأحداث عانت من نفس الكبت والذل للذين عانا منهما الشعب الفلسطيني . تلك الأمم التي كانت عازمة أكثر من ذى قبل على أن تعيد طرح المشكلة الفلسطينية في ابعادها الانسانية والسياسية الحقيقية معا لكي تسهم بصورة ايجابية في ايجاد حل واخراج الأمم المتحدة من عثرتها . ان هذه البلاد التي كانت أغلبيتها قد تخلصت أخيرا من السيادة الاستعمارية ، قد أعادت طرح المشكلة في واقعها المحدود والملموس ، أى تطبيق الحقوق المشروعة لشعب في تقرير مصيره والاستقلال الوطني . ان القرار ٣٢٣٦ ( د - ٢٩ ) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ والقرار ٣٣٧٦ ( د - ٣٠ ) الصادر في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ قد كرسا هذا الاتجاه الجديد للأمم المتحدة ، وأخرجنا من حيز الاغفال والنسيان في صفحات التاريخ ، هذه القضية

السياسية الهامة والمؤلمة ، والتي كان المجتمع الدولي قد أحالها لأكثر من ربع قرن الى مجرد مسألة انسانية تتعلق بمساعدة اللاجئين . وبالرغم من آثار هذه العموية وما ترتب عليها ، وبالرغم من التحفظ والمعارضات المتحمسة التي أثارتها ، فان الجمعية العامة وفقا للميثاق تمكنت من فرض هذا الاجراء العادل للبحث عن حل ايجابي ونهائي للمشكلة الفلسطينية .

وعلى غرار ذلك فإن القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) قد عرف وبصورة واضحة الحقوق الثابتة للشعب

اللسطيني . ان الفقرات الاساسية من هذا القرار تنص على ان الجمعية العامة :

" ١- تعيد تأييد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك :

( أ ) الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي .

( ب ) الحق في الاستقلال والسيادة القومية .

" ٢- وتؤكد من جديد أيضا حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة

الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها " .

ولضمان تطبيق هذا القرار فإن الجمعية العامة أصدرت في دورتها التالية القرار ٣٣٧٦

(د-٣٠) في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ والذي انشأ لجنة من أجل ممارسة الحقوق غير القابلة

للتصرف للشعب الفلسطيني . ويشرفني اليوم ان أعرض عليكم اليوم تقرير هذه اللجنة .

ان القرار ٣٣٧٦ (د-٣٠) الذي أنشأ هذه اللجنة المسماة بلجنة العشرين قد حدد

مهمتها كما يلي :

" ان تدرس وتوصي الجمعية العامة ببرنامج للتطبيق يهدف بالسماح للشعب

اللسطيني بممارسة الحقوق المعترف بها في الفقرتين ١ ، ٢ من القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) ،

وان تأخذ في الاعتبار عند وضع توصياتها موضع التطبيق لعمالا للبرنامج المذكور ، كافة

السلطات التي منحها الميثاق لاجهزة الرئيسية لمنظمة الامم المتحدة " .

ان هذه المهمة لا بد أن نعترف بأنها مهمة هامة وصعبة في نفس الوقت . هامة ، لانه

وللمرة الاولى فان منظمة الأمم المتحدة تتناول بصورة محددة ولموسة مسألة تعتبر ، هي قلب نزاع

الشرق الاوسط . وهي صعبة ، لأن تطبيق حقوق الشعب الفلسطيني محل تفسيرات مختلفة ومتعارضة

مع بعضها البعض أحيانا .

ولكن اللجنة للتغلب على هذه العقبات وللقيام بعمل مفيد مع الاخذ في الاعتبار كافة المصالح

المتواجبة ، قد قامت وفقا للمادة الخامسة من القرار ٣٣٧٦ (د-٣٠) بدعوة كافة الدول الأعضاء

في منظمة الأمم المتحدة ، وكذلك كافة المنظمات الاقليمية الحكومية ان تشارك في اعمالها بصفة مراقب .

وقد ابلغتهم اللجنة أيضا بأنها على استعداد لدراسة الاقتراحات الشفهية أو المكتوبة التي يمكن

ان تعرض عليها .

وفي هذا الشأن فان منظمة التحرير الفلسطينية قد دعيت للاشتراك كمراقب في اعمال اللجنة ولكي تقدم لها طلباتها واقتراحاتها ، وهناك دول أعضاء عديدة ، وعلى الأخص دول الشرق الاوسط ، اشتركت في أعمال اللجنة . وقد أعدى ممثلو المجتمع الاقصادى الاوروبى وكذلك ممثلو الولايات المتحدة الامريكية وجهة نظرهم كتابة . ومع ذلك فقد أسفت اللجنة لرفض التعاون من قبل السلطات الاسرائيلية ، رغم ان هذا البلد من أكثر الاطراف المعنية في ايجاد حل لازمة الشرق الاوسط . ان التقرير المعروف عليكم حاليا والوارد في الوثيقة A/31/35 يحتوى في جزئه الثانى على توصيات لجننتنا حول تطبيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى . هذه التوصيات موجهة بصفة خاصة الى مجلس الأمن ، وتتركز حول الحقوق التي حددها القرار ٣٦٣٦ (د-٢٩) وعلى الأخص ، حق العودة ، والحق في تقرير المصير والاستقلال والسيادة القومية . وأضيف أن كافة هذه التوصيات التي وضعتها اللجنة تستوحي أساسها من قرارات صدرت عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن لمنظمة الامم المتحدة .

ولقد أولت اللجنة أثناء عملها اهتماما خاصا لحق العودة للفلسطينيين ، وقد اعترف لهم بهذا الحق من قبل الجمعية العامة في قرارها ١٩٤ (د-٣) وفي الاعلان العالمى لحقوق الانسان وفي القرار ٢٣٧ (١٩٦٧) لمجلس الأمن وأخيرا من قبل اسرائيل نفسها في القرار ٢٧٣ (د-٣) بتاريخ ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ الذى قبلت بمقتضاه عضوا في الأمم المتحدة .

وفي القرار ١٩٤ (د-٣) الذى صدر على أثر تقرير الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في الشرق الاوسط ، فان الجمعية العامة كانت قد طرحت مبادئ حل مشكلة اللاجئين وقررت :  
 " انه لا بد من السماح للاجئين الذين يرغبون في ذلك ، ان يعودوا الى ديارهم في أقرب وقت ممكن ، وأن يعيشوا في سلام مع جيرانهم ، وان تدفع لهم التعويضات ، كتعويض عن ممتلكات الذين لا يرغبون في العودة الى ديارهم ولأى من الممتلكات التي فقدوها أو اضيروا ، نظرا لانه بمقتضى مبادئ القانون الدولي أو الانصاف فان هذه الخسارة أو هذا الضرر لا بد أن تعوضه الحكومات أو السلطات المسؤولة " .

ان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو في التعويض ، قد أعيد تأكيده أيضا فيما بعد في ٢٤ قرار آخر للامم المتحدة . ونحن نوجه الانتباه بصفة خاصة الى القرار ٢٧٣ (د-٣) الذى قبلت

بمقتضاه اسرائيل في عضوية الامم المتحدة . وفي هذا القرار فان الجمعية العامة تسجل اعلان دولة اسرائيل انها : " تقبل دون تحفظ الالتزامات المترتبة على ميثاق الامم المتحدة وتلتزم باحترامها ، منذ ان تصبح عضوا في منظمة الامم المتحدة " . وهذا القرار ذاته يذكر بوضوح احكام القرار ( ١٨ د-٢ ) في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ الذي انشأ في فلسطين كيانين اقليميين احدهما عربي والآخر يهودي . " ان الرابطة العضوية بين اسرائيل ومنظمة الامم المتحدة مضافا اليها مصلحتها الذاتية تملّي على اسرائيل السلوك الذي يجب أن تتبعه في المجالات الدولية ، أعني الولاة غير المشروط لميثاق الأمم المتحدة والتفاني من أجل قضية السلام " . هذه الجملة ليست جملة ولكن ألقاها رئيس وفد اسرائيل نفسه ، بعد قبول دولته في منظمة الأمم المتحدة ، عندما جاء وفد اسرائيل ليأخذ مكانه في هذه المنظمة .

وفي اطار هذا التصريح أيضا من قبل دولة اسرائيل كان عليها ان تعطي موافقتها للقرار ١٩٤ ( د-٣ ) حول حق عودة اللاجئين العرب الفلسطينيين . وهكذا عندما أدلت لجنتنا اهتماما خاصا لهذه المسألة الهامة للغاية ، فقد شاعت بصفة خاصة ، ان تركز على جانب من جوانب المشكلة الذي قبل بصورة أو بأخرى من قبل كل طرف من الاطراف المعنية بالقضية .

وفيما يتعلق بالطرق والوسائل التي تمكن من تطبيق ممارسة الحق في العودة . فان لجنتنا تقترح مرحلتين ، المرحلة الأولى تتعلق بلاجئي عام ١٩٦٧ والذين كان يجب أن تتم عودتهم على الفور ودون شروط ، وذلك تطبيقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٧ ( ١٩٦٧ ) في ١٤ حزيران / يونيه عام ١٩٦٧ . ان هذا القرار له قوة الزامية كما نصت المادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة . وخلال التحقيق هذه المرحلة الاولى فان الامم المتحدة ، بالتعاون مع الدول المعنية ، ومنها بالطبع دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، سوف تتخذ الترتيبات الضرورية من أجل أن تضمن ، في مرحلة ثانية ، عودة اللاجئيين الفلسطينيين ، الذين طردوا من أراضيهم بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ . وفي هذا الشأن ، يجب علينا أن نؤكد أن هذا التقسيم ، الى مرحلتين ، يستجيب فقط ، الى الرغبة والشعور بالواقعية ، ولا يمكن أن يفسر على أنه يشكل أي قيد على حق العودة الذي يجب أن يتمتع به كافة الفلسطينيين المنفيين . وفيما يتعلق بالفلسطينيين الذين لا يرغبون في العودة فقد نصت اللجنة ، وفقا للقرار ١٩٤ أن يمنحوا تعويضا عادلا ومنصفا .

ان تطبيق حق العودة نحو الشرط الأساسي لقيام أي سلام عادل في الشرق الأوسط . وأيضا كانت مشاكل الأمن التي قد تشار لمعارضة تحقيق ذلك ، فان هذا الأمن لا يمكن أن يتم حقا الا في اطار تعايش سلمي بين كافة الشعوب والامم في المنطقة . والجانب الثاني من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني يتكون من حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة القومية . فاذا كان الغرض من تطبيق حق العودة أن نشجع عودة الفلسطينيين الى وطنهم فهذا غير كاف على الاطلاق لضمان ممارسة حقوقهم في تقرير المصير . ولذلك فمن الضروري أن يتمكن الفلسطينيون من أن يعبروا بحرية ، عن رأيهم كشعب ذي سيادة . ولهذا السبب فان اللجنة تطلب الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل ، بصورة غير قانونية ، حتى يتسنى انشاء الكيان العربي الذي نص عليه القرار ١٨١ ( د - ٢ ) لتمكن الشعب الفلسطيني أن يستعيد في يده الاشراف على مصيره . ان مثل هذا القرار يدخل في اطار المسؤوليات التي سبق أن تولتها منازمتنا ، عندما أعلنت عدم مشروعية اكتساب الأراضي عن طريق الحرب .

ان أعضاء هذه الجمعية ما زالوا يذكرون الاضطرابات الخطيرة التي حدثت في فلسطين المحتلة ، في بداية هذا العام ، والمناقشات التي أدت اليها في اطار مجلس الأمن . وخلال هذه

المناقشات ، كان هناك شبه اجماع ، اعترف فيه أغلبية المتحدثين بأن احتلال الأراضي العربية قد دام أكثر مما ينبغي وان الاجراءات المنفردة ، من جانب اسرائيل ، لم تكن غير مقبولة فعسب لكنها كانت تسهم أيضا في زيادة خطورة الموقف والاضرار بأى تقدم نحو تحقيق التسوية السلمية . ومع ذلك ، لم تنته هذه المناقشات الى اصدار قرار ليس بسبب عدم الاتفاق حول تقدير الأمور ، ولكن لاعتبارات ليست لها صلة بوجود القضية . ان اللجنة ، من جانبها ، وقد لاحظت أن الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، من حيث المبدأ ، وفي وسائله ، يرفضه المجتمع الدولي ، وأنه ، علاوة على ذلك ، يشكل عبء أمام ممارسة الحق في تقرير المصير والسيادة القومية للشعب الفلسطيني العربي . ان اللجنة قد اقترحت أن يصدر مجلس الأمن الاجراءات التالية التي تهدف الى وضع حد لهذه الحالة من الأمور . أولا ، تحديد جدول زمني للانسحاب من المناطق المحتلة وآخر تاريخ له في أول حزيران / يونيه ١٩٧٧ . ثانيا ، مرابطة قوات مؤقتة لحفظ السلام . ثالثا ، اقامة الادارة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة ، والمكلفة باعادة الأراضي ، التي سوف يتم الانسحاب منها ، الى منظمة التحرير الفلسطينية . وفي انتظار تحقيق الانسحاب من الأراضي ، فان على اسرائيل أن تكثف عن أية انتهاكات لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة ، وان تتخلى عن سياستها باقامة مستعمرات يهودية . ان لجنتنا ، كما لاحظتم ، قد تناولت في أعمالها فقط ، القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الشأن ، سواء تعلق الأمر بمسألة اللاجئين أو بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة أو أخيرا بتحقيق ممارسة حق تقرير المصير ، من قبل الشعب الفلسطيني . كذلك فان كافة الاجراءات التي تنادى بها تتفق مع روح ونص ميثاق الأمم المتحدة ، بل وأضيف ، علاوة على ذلك ، بالنسبة للذين ينتقدون لجنتنا ، ان الوثيقتين الأساسيتين اللتين استخدمتا كأساس لأعمالنا ، وهما القراران ١٨١ (د - ٢) ، ١٩٤ (د - ٣) كانا قد صدرا ، في ذلك الوقت ، بموافقة دولة اسرائيل ومعارضة كافة الدول العربية .

وقد أخذت اللجنة في الاعتبار ، بصفة خاصة ، اعتراف الامم المتحدة بالشعب الفلسطيني كطرف رئيسي في النزاع الاسرائيلي العربي والقرار الذي صدر خلال الدورة الثامنة والعشرين ، والذي يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد لمصالح الشعب الفلسطيني .

ان ممثل منظمة التحرير الفلسطينية قد قدم مساهمة ايجابية في أعمال لجنتنا . ان تطبيق

التوصيات التي نعرضها عليكم يقتضي تزايداً في دور الأمم المتحدة، في إطار كافة الجهود التي تبذل من أجل حل المسألة الفلسطينية واقامة وقرار سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط . ان الأحداث الحالية تقتضي ، من جانب مجلس الأمن ، دراسة دقيقة للتوصيات المعروضة عليكم حالياً ، من أجل احراز تقدم بشأن تسوية قضية تقضي ، وبلا نزاع ، وتطالب باقامة السلام في الشرق الأوسط . ان مثل هذا التصرف يبدو لنا ملائماً لا سيما وان منظمة الامم المتحدة تتحمل مسؤولية كبيرة في المسألة التي يعيشها ، في الوقت الحاضر ، الشعب العربي في فلسطين .

ان تقرير اللجنة قد درسه مجلس الأمن من ٢٠ الى ٢٩ حزيران / يونيه ١٩٧٦ . ان تسعاً وعشرين دولة عضو في المنظمة قد طلبوا الكلمة خلال هذه الدورة ، ومع ذلك تميزت المناقشات باختلافات في وجهات النظر تتعلق بأسلوب معالجة المسألة . وبالنسبة للجنة العشرين ، التي أيدتها غالبية الدول الأعضاء في الامم المتحدة ، فان مسألة حقوق الشعب الفلسطيني تقضي بعمل عمل عاجل وفعال ، من قبل الامم المتحدة ، من أجل تطبيق هذه الحقوق . ان الدول الضريبة قد رفضت ، من جانبها ، أي تدخل مباشر من قبل الامم المتحدة ، واقترحت بالنسبة للقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ اللطذين يشكلان أساساً وإطاراً للتسوية أن يتم استكمال هذين القرارين ، بحيث يأخذان في الاعتبار الحقوق القومية للفلسطينيين . ان مشروع قرار قدم ، من قبل الدول غير المنحازة ، الأعضاء في مجلس الأمن ، وكان هذا القرار يكتفي بالتأكيد على الحقوق القومية للشعب الفلسطيني ، لم تتم الموافقة عليه بسبب الفيتو الذي استخدمته دولة عضو في مجلس الأمن . وخلال الجلسات اللاحقة التي عقدتها اللجنة قررت أن تبقى تقريرها كما هو وأن تعرضه على الجمعية العامة ، آخذة في الاعتبار الأحداث التالية .

أولا ، لم تشكك أية دولة من الدول التي تحدثت أمام المجلس في حقوق الشعب الفلسطيني .  
ثانيا ، ان الانتقادات التي وجهت الى التقرير قد تخطت حدود مهمة اللجنة التي لم تكن تهتم  
لا بتسوية مسألة الشرق الأوسط ولا باعادة تأكيد حقوق اسرائيل ولكن كانت مهمتها أن تحدد الطرق  
والوسائل التي يمكن أن تسمح بتطبيق حقوق الشعب الفلسطيني التي لا يمكن التصرف فيها .  
عند ما قررت لجنتنا أن تعرض عليكم تقريرها كما عرضته على مجلس الأمن لدراسته ، لم يكن في  
نيتها أن تقدم لكم عملا متقنا ولكن على العكس ، نحن واثقون من أن التغييرات التي سوف تدخلها  
الجمعية العامة على هذا التقرير سوف تحسن منه وتثريه وتقربنا أكثر فأكثر من الهدف النهائي الذي  
يجب أن يكون بالنسبة للجميع وهو اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .  
ومن المفروغ منه أنه لا يمكن أن نحقق مثل هذا الهدف دون مراجعة أساسية للاجراءات  
السياسية أو لعقليات كافة الأطراف المعنية .

فعلى اسرائيل أن تتخلى عن نواياها التوسعية وتعبيراتها ومظاهرها تملق الجماهير التي  
تطبقها ، وأن تدرك أنه من المستحيل بالنسبة لها أن تعيش في رخاء وسط بيئة عدائية تهدد  
بالانفجار . ان السلام والتفاهم مع جيرانها أساسيان بالنسبة لأمنها ولسعادة شعبها .  
وان العرب من جانبهم يجب أن يطبقوا أسلوبا أكثر واقعية بالنسبة للقضية ، وأن يلغوا  
من أذهانهم أية فكرة تتعلق بالقاء اليهود في البحر . ويجب عليهم أن يتخلصوا من النواحي  
العاطفية التي ناقشوا في اطارها حتى الآن علاقاتهم مع اليهود . ان دولة اسرائيل هي واقع في  
عصرنا ، وان وجودها لا يمكن أن ننكره .

اننا نعلم تماما أنه من كل جانب يوجد رأى منتشر وهو أن التعايش بين اليهود والعرب  
مستحيل . ان الذين يؤيدون هذه النظرية يعترفون بصورة ضمنية بأن مشكلة الشرق الأوسط لا يمكن  
أن تحل الا عن طريق القضاء النهائي والكامل على أي من الطرفين المعنيين . ان مثل هذا  
التأكيد خطير ولا أساس له .

خلال المناقشة العامة التي بدأت بها دورتنا الحالية ، فان ال ١٢٥ متحدث من رؤساء  
الدول أو الحكومات أو رؤساء الوزراء أو وزراء الخارجية قد أكدوا جميعا على خطورة الموقف السائد  
حاليا في الشرق الأوسط . ولا ينكر أحد أن هذه المشكلة لا يمكن أن تعتبر بعد الآن كمسألة لا  
تعني الا العرب واليهود ان أن ما يترتب عليها من شأنه أن يعرض للخطر السلم والأمن الدولييين .

ان منظمة الأمم المتحدة وهي مسؤولة عن القرارات التي صدرت في بداية هذه الأزمة المؤلمة ، قد أصدرت من جهة أخرى مجموعة من القرارات تسمح بحل كافة جوانب هذه المسألة الدقيقة . ان قرارات الأمم المتحدة هي التعبير عن الضمير الجماعي الدولي . وان أعضاء منظماتنا الذين تعهدوا جميعاً باحترامها يجب أيضاً أن يعملوا من أجل ضمان تطبيق هذه القرارات بصورة فعلية وأمينة . وعلى أساس هذا الاقتناع ، فان لجنتنا قد وضعت التقرير المعروض عليكم حالياً لدراسته .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن مقرر لجنة ممارسة حقوق شعب فلسطين

التي لا يمكن التنازل عنها ، السيد غوس من مالطة ، لكي يقدم رسمياً تقرير اللجنة .

السيد غوسي (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : انني مدين تماماً للسيد فال من

السنغال رئيس لجنة ممارسة الحقوق التي لا يمكن التنازل عنها للشعب الفلسطيني ، ليس فقط بمناسبة ملاحظاته الكاملة حول هذا التقرير ، ولكن ، أيضاً للطريقة التي أنجز بها أعمال اللجنة ، وعلى الوقت الذي كرسه في بدايه هذه المناقشات .

ان عرضه التحليل سوف يسمح لي باختصار نظراً لأنني حاولت أيضاً أن أختصر تقرير اللجنة .

وآمل أن تجد اللجنة أن هذا من المجدى نظراً لأن الوفود مثقلة في الوقت الحاضر بالتقارير المطولة التي ليس لديها الوقت لقراءتها ودراستها بالاهتمام المطلوب .

وكشاهد على اختصار التقرير يمكنني أن أقول لكم أن الطبيعة الفريدة لمسألة فلسطين واضحة

تماماً وتحولت الى فقرة صغيرة هي الفقرة الثالثة عشرة من التقرير . ان المسائل التي تقتضي معلومات

تاريخية اضافية يمكن دراستها في الوثائق A/AC.103/L.2 and L.3 وان الوثيقة الأولى تضم تقريباً

مائتي قرار صدرت عن المنظمة حول المسألة ولم تطبق حتى الآن . والوثيقة الثانية تقدم شرحاً

واستعراضاً لمسألة فلسطين التي هي موضع مناقشة في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ .

وان اختصار الفقرة بشأن طبيعة المسألة السياسية يؤكد أيضاً على أهمية هذه المسألة .

ولا يجب علينا حتى للحظة واحدة أن نسمح باستمرار آلام الشعب الفلسطيني وأن ننسى هذه

الآلام خلال هذه المناقشة . ان ماضيهم في ضمائرنا ومستقبلهم يجب أن يحظى باهتمامنا .

لأننا في مواجهة مسألة رئيسية وهي مسألة تتعلق في الوقت ذاته بحقوق الانسان ومسألة

سياسية تتخطى الى حد بعيد المنطقة الجغرافية لأصلها . ونظرا لتشعبها ، فان هذه المسألة تمثل احدى العقبات الرئيسية على طريق التقدم في العلاقات الدولية .  
لذا ، يبدو أن هذه الدورة هي فرصة ملائمة خاصة للبحث عن أساس لحل . وفي هذا الوقت ، نحن في ملتقى الطرق . وانا لم يكن الأمر كذلك ، فاننا كلما انتظرنا ايجاد حل كلما أصبحت المسألة معقدة وتزايدت المشاعر المريرة وتزايدت الآلام الانسانية وتزايد الخطر بالنسبة للسلام . وكما قال رئيسنا السابق خلال افتتاح هذه الدورة :

” هل يمكن أن نستمر في أن نرفض أن نقدم اجابة نهائية وموضوعية للشعب الفلسطيني

الذي خضع لأعوام طويلة لمذابح وحياة تشرد وآلام ” . (جلسة ٠١ ص ٦٠)

كم مرة في الماضي تساءلنا ، وأحيانا في صمت ، متى سنعطى ردا من شأنه أن يحول اليأس الى ضوء من الأمل ؟ كيف يمكننا أن نتصور ايجاد حل دائم دون منظمة التحرير الفلسطينية ، التي هي الممثل الشرعي الوحيد المعترف به للشعب الفلسطيني ، التي يجب أن تشارك في المناقشات التي تتعلق بمستقبلهم ؟ انه رغم تعقد المشكلة ، فقد كانت هناك محاولة لمواجهةها بطريقة واقعية وشاملة ، وجدت أساسا قانونيا ، في توصيات اللجنة .

انني لا أعتقد أنه يمكننا أن نتقدم بصورة ذات مغزى اذا ما كررنا بصورة مستمرة السلسلة الحقيمة للاتهامات المبررة التي تميزت بها المناقشات في الماضي حول هذه المسألة . اننا نفهم هذه المرارة بالطبع ، ولكن مهما كانت صعوبة هذا الأمر فاننا يمكننا أن نتخطي هذه المرحلة وأن نبدأ حواراً بناءً لدراسة هذه المسألة . لقد حان الوقت لكي تقوم الجمعية العامة بدراسة هذه المسألة بصورة موضوعية وأن ترى ما اذا كان في امكانها أن تبرز خطوة الى الأمام في هذه الدورة الهامة عن طريق أسلوب دراسة جماعية من شأنها أن تؤدي الى حل دائم لها .

انه يبدو لي أن هذه هي أفضل وسيلة للعمل . انني أدعو كافة الوفود للمساعدة في البحث عن هذا الأسلوب ، مع الأمل في الاعتبار أن الاعتدال له نتيجته . ان تشجيع أسلوب دراسة عادلة بالنسبة لمشكلة يعتبر حلها خطوة الى الأمام نحو السلام ليس ببعيد علينا .

ان هذا هو الهدف الموضوعي الذي دفعنا الى وضع هذا التقرير . ان جوهر التقرير وارد في التوصيات التي لا تغطي سوى ثلاث صفحات ، ومع ذلك فانها تستحق اهتماماً كبيراً . ان التوصيات تفسر نفسها بنفسها ، وليس هناك داع لأى تحليل مفصل . ان كل جملة فيه موزونة وبعيدة عن أى عبارات لاجدوى منها ، كما أنها جزء من توازن دقيق للغاية لم يكن من السهل التوصل اليه . ان التوصيات تشكل النتيجة الاجماعية التي توصلت اليها اللجنة .

واستعراضاً لهذا الأمر منذ بدايته ، أود أن أقول ان اللجنة التي درست بصورة موضوعية كافة قطاعات الرأى وتركت هذه الصورة مفتوحة أمام جميع هذه القطاعات ، قد أخذت في اعتبارها القرارات العديدة التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة ، كما أخذت في الاعتبار كذلك اتجاهات الرأى العام العالمي . وبعد دراسة دقيقة وبعيدة عن أى ضغط اختارت اللجنة أسلوب دراسة تدريجي يحتوى على اقتراحات محددة وبناءة وواقعية تساعد على التقدم نحو السلام وتعميد اقرار العدالة وترضي التطلعات المشروعة وتأخذ في الاعتبار القلق الحقيقي الذي تشعر به الاطراف . ان الاسلوب المقترح يؤكّد على ضرورة وقدرة الأمم المتحدة وأجهزتها بأن تشجع وتيسر في كافة مراحل هذا الاسلوب الحل السلمي الكامل . وبما أن هذا الحل يعتبر حلاً تدريجياً للموقف الا أنه يعكس الرأى العام العالمي .

وهناك موضوع مستمر نجده في هذا التقرير ، ألا وهو أن على مجلس الأمن مسؤولية خاصة

وواضحة ، ولذا يجب أن يتخذ الاجراءات الفعالة التي انتظرناها طويلا كي يشجع ويضمن تطبيق حل سلمي للتغلب على الموقف الحرج والصعوبات والعقبات الحالية ، ان ذلك ليس وفقا للقرار رقم ٣٣٢٦ ( د - ٣٠ ) فحسب ولكن أيضا وفقا لمقتضيات المنطق التي يطالبنا بها التقرير الـوم . ولمتابعة المنطق الوارد في هذا التقرير لا بد من أن نولي اهتماما خاصا لملاحظات أعضاء مجلس الأمن التي كانت متنوعة في مداها وأهميتها . ان التنوع هو أفضل ضمان لموضوعية التقرير . ولكن النتيجة قد تكون يسيرة ومتسرة . انني أعتقد أنه لا بد أن نذهب الى أبعد من ذلك لتحليل القلق الذي تم التعبير عنه عن كثب ، اذا أردنا الحصول على التعاون من قبل كافة الأطراف . ان مجلس الأمن معروف بعدم التسرع في اتخاذ القرارات ، ذلك أنه في حاجة الى وقت لدراسة المسائل التي تتطلب إصدار مثل هذه القرارات . ان رأي هذه الجمعية يمكن أن يشجع على احراز أي تقدم .

انني أود أن أعبّر عن امتناني للوفود التي أتيح لها فرصة دراسة التقرير وتأييد التوصيات انه لمن المشجع أن الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الأمن وغيرهم من الذين جاءوا من مناطق مختلفة من العالم ولهم نظرتهم الخاصة حول هذه المشكلة واشتركوا في المناقشات قد اتفقوا بصورة عامة على التقرير وبصفة خاصة على توصياته . ومن مصادرات ارتياح أن المجموعة الكبيرة للدول غيرالمنحازة قد أتيح لها أخيرا فرصة دراسة التقرير والتصديق على النتائج التي توصل اليها .

ولقد كانت هناك بعض الوفود الاخرى التي عبرت عن بعض تحفظاتها بشأن هذه التوصيات التي ترى أنها أغفلت بعض الاعتبارات الهامة . وبالنسبة لهذه الوفود التي عبرت عن شكها الكامن خلال مناقشات مجلس الأمن ، والذي ممالا شك فيه أنها سوف تجد د شكوكها ، أود أن أقترح عليها أن التفسير المقدم في تقديم التقرير يجب أن يبيد بعض هذه الشكوك . ولكنني أود - بصفة خاصة - أن أوجه انتباههم الى ماورد في الفقرة ٥٨ من التقرير وهي الفقرة السابقة على التوصيات والتي جاء بها مايلي :

" انه في مواجهة الصعوبات التي يواجهها الحل السلمي لمسألة الشرق الأوسط

فان أعضاء اللجنة - في اطار مهمتهم - يعتبرون أن التوصيات التالية وتطبيقها سوف تشكل مساهمة في العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة وتكمل الجهود المبذولة لقرار سلام عدل ودائم في المنطقة " (A/31/38, parr. 50) .

ان أعضاء اللجنة - بالطبع - ملتزمون بهذه المهمة . ولهذا السبب فانهم لم يفكروا في

اجراء أية تغييرات في هذه التوصيات التي تقتضي اجابة على الاقتراحات التي قدمت حتى الان . وانذا

ما كانت هناك اقتراحات أو شكوك لا زالت موجودة لدى بعض الوفود بالنسبة لمهمة اللجنة فلا يجب أن نخفل أننا ندرس تقرير اللجنة وقضية فلسطين في إطار واسع . وهكذا فإن المهمة لم تعد واضحة تماما في الوقت الحاضر . ان الاقتراحات لا يجب أن تمنع بل يجب أن تقدم بحرية . ان اللجنة قد فتحت الطريق أمام هذه المناقشات .

انني قلت عند تقديم التقرير أمام مجلس الأمن انني لم أكن أعتقد أن اللجنة تطالب باحتسار الحكمة . وكما حدث من قبل فاني ما زلت أستقبل بارتياح - كعضو في اللجنة - أى اقتراح اضافي بناء من قبل أى عضو من أعضاء هذه الجمعية من شأنه بعد دراسة دقيقة أن يوسع ويعزز من توصيات تلك الاقتراحات التي قدمت اليكم لدراستها .

ان وفدي يفهم تمسك الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالنسبة لأهمية الاشارة بصورة واضحة الى القرارين رقمي ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) الصادرين عن مجلس الأمن . اننا نعترف بقيمة هذين القرارين والشغرات الموجودة بهما واغفالهما لحق الشعب الفلسطيني . ان أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) قد وضعت بعد عمل مستفيض استجابة لموقف ملح كان خطيرا في حد ذاته . ولكنه كان حادثا في سلسلة من الأحداث . ومن المؤكد أن أحكام القرار رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) لم يكن الفرض منها تشكيل أية عقبة لا يمكن التغلب عليها أمام السلام . ولا يمكن تحقيق الأمن في النهاية الا عن طريق التعايش السلمي بين شعوب المنطقة ودولها .

ان الخطوط العريضة المرشدة الى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) والقرار ٢٣٨ ( ١٩٧٣ ) وكذلك القرارات التي صدرت عن هذه المنظمة يمكن تعدادها في اطار مقترحات محددة يمكن أن تكون مكملة لبعضها البعض وتشكل سلسلة من الروابط التي قد تشجع على احراز تقدم بفضل خطوات موزونة ومحسوبة لتحقيق سلام دائم وموضوعي في الشرق الأوسط . هذا ما فعلته اللجنة . ان الجانب الهام من هذه المعادلة - الذي يشكل قلب المشكلة - قد أشير اليه على أنه سلسلة من الخطوات المحددة مقسمة الى مرحلتين ، كما ورد ذلك في التوصيات ، وكما اقتضت مهمة اللجنة . ان احدى الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن قد رفضت توصيات اللجنة على أساس ، ان هذا الاسلوب غير واقعي وأنه على أية حال فقد تم احراز تقدم في الشرق الأوسط .

ويبدو لي أنه حتى بنظرة سطحية على تاريخ هذه المنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة لا يمكن أن تثبت أفضل من ذلك الأساليب التي اتبعت في الماضي ، حتى بأحسن النوايا ، لم تحرز تقدما بالنسبة لقضية السلام . ويمكن أن أقدم لكم عددا لا ينتهي من الأمثلة التي تحدث فيها الدول العظمى أحكام القرارات التي أصدرتها هي نفسها . ولكن لست في حاجة الى بذل هذا الجهد وأترك للجمعية أن تدرس قيمة هذه الملاحظة .

ان هدفي على أية حال ليس أن ننظر الى الماضي والى مرارة الماضي ، ولكن أن ننظر الى المستقبل بتفاؤل حقيقي وواقعي . ان هذا الهدف نهائي وهو الا يبقى السلام حكرا فسي أيدي الدول العظمى . ان الدول المعنية بصورة مباشرة ، ودول المنطقة ، لها مصلحة خاصة في البحث عن حل ولا يمكن أن تبقى هذه الدول مكتوفة الي مالا نهاية . وعلاوة على ذلك ، ليس هناك أي تعارض بين توصيات اللجنة أو أية مبادرات أخرى . وكما ورد في التقرير ، فان تطبيق التوصيات " سوف يكون مكملا للجهود من أجل اقرار سلام عادل ودائم في المنطقة " .

ولا أعتقد أنه يمكننا أن نتهرب من النتيجة التالية ، وهي أن أمامنا هنا مسؤولية هامة يجب أن نضطلع بها . ولم يعد بعد في امكاننا أن نحول أنظارنا عن آلام الذين حرموا وجردوا من ممتلكاتهم في فلسطين . ان معسكرات اللاجئين لا تقدم ردا على هذا السؤال ، ولا مساهمة متزايدة للتخفيف من الام العبء الجاثم على ضميرنا . ان هذه المنظمة تتحمل مسؤولية كبيرة في هذه المشكلة . وان زعماء فلسطين يطالبون باسم شعبهم الكرامة الوطنية ودولة مع كل ما يترتب على ذلك من مسؤوليات ،

وكل الفوائد التي يمكن أن تستخلصها هذه المنطقة التي يسودها الاضطراب . أنهم يبحثون عن المساعدة من قبل منظمنا عن طريق الوسائل السلمية لتحقيق هذا الهدف . ان توصيات اللجنة تقوم على أساس قانوني واخلاقي ، وتود أن تساعد هم على تحقيق هذا الغرض لصالح كافة دول المنطقة . وعلى جمعيتنا اليوم أن تحدد اذا كانت توصيات اللجنة تدخل في اطار القرارات السابقة لهذه المنظمة ، وان كانت تستجيب للغرض الذي تود تحقيقه أو اذا كانت تستجيب لرغبة المجتمع الدولي . ومن المهم أن تدرس هذه الجمعية هذه المسألة باهتمام وموضوعية لكي تصدر حكمها ، وحتى يمكن لهذا الاسلوب أن يعكس تماما الرأى العام العالمي واهتمامه . وبعد ذلك ، فان مجلس الأمن دون شك سوف تعرض عليه هذه المسألة مرة أخرى في تاريخ يتم تحديده فيما بعد .

وربما ترون ، سيدى الرئيس ، أن تقدما نوعيا يمكن أن يتحقق اذا شجعتم الاتصال بين الأطراف الرئيسية المعنية بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن . ان الخطوط العريضة لمثل هذا الاسلوب وارادة في الفقرة ٥٦ من التقرير . وبالرغم من أن هذا ليس جزءا من توصيات اللجنة ، فان الاقتراح قد حثلى بتأييد واسع ، وقد يؤدى هذا الى حوار بناء قد يحسن من احتمالات ايجاد حل يتم قبوله على مستوى كبير . وهذا هو هدفنا . وربما كان ذلك انجاز له مغزاه ، والاساس الأول لأى تغيير في مناخ اليأس الجاثم الموجود حاليا لكي يتحول الى أمل بالنسبة لكرامة الفلسطينيين والسلم والا من في منطقة الشرق الاوسط .

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) المتحدث التالي هو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وأعطيه الكلمة .

السيد قديمي ( منظمة التحرير الفلسطينية ) : سيدى الرئيس : يسعدنى أن أتحدث اليكم باسم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وانتهز هذه المناسبة لتهنئتم برئاسة دورة الجمعية العامة محييا فيكم معاني الموضوعية والنزاهة التي تتصفون بها ، فلقد تقلدتم العديد من المناصب الهامة في المنظمة الدولية كنتم فيها خير مدافع عن الحق والعدل وخير نصير لقضية السلام وحقوق الانسان . وما هذا الاجماع الذى حملكم الى رئاسة الجمعية العامة الا انعكاسا صادقا لهذه الصفات ولهذا التاريخ . كما انتهز هذه المناسبة للاشادة بالدور

البناء الذي يقوم به السيد السكرتير العام للمنظمة في خدمة قضية السلام العالمي وقضية حقوق الانسان وغيرها من القضايا التي تثقل كاهل البشرية .

سيدى الرئيس : وانني لأتوجه أيضا باسم الشعب الفلسطيني ومن فوق هذا المنبر الدولي ، بالشكر والتقدير الى كل الشعوب والدول الصديقة والمحبة للسلام على تأييدها لشعبنا الفلسطيني في نضاله العادل من أجل الحرية والاستقلال .

كما وأنني أكرر تهنئتي للدول الصديقة في افريقيا التي استقلت حديثا بعد نضال طويل ، والتي اصبحت عنصرا فعالا ضمن المجموعة الدولية في دعم قضايا التحرير لكافة الشعوب .

وفي نفس الوقت ، فاننا نحيي النضال الباسل الذي تخوضه شعوب زمبابوى ، وناميبيا ، وجنوب افريقيا في سبيل تحقيق سيادتها ، واستقلالها ، هذا النضال الذي يحظى بدعم العالم أجمع ، مما كان له أثره في تحقيق المكاسب الاخيرة التي تجلت في قرارات هذه الجمعية ، والتي أيدت نضال هذه الشعوب المكافحة ، وأدانت العنصرية والتمييز العنصرى ، كما أدانت التحالف القائم بين قوى الاستعمار ، والتمييز العنصرى ، وبين الحركة الصهيونية .

اننا نود ان نؤكد مرة اخرى ، من على هذا المنبر ، ان قضية الحرية في العالم هي قضية واحدة ، وبالتالي فان الانتصارات العظيمة التي حققتها الشعوب الصديقة في فيتنام ، وكامبوديا ، ولاوس ، انما هي انتصارات لشعبنا ، كما هي لكل الشعوب ، وهي انتصار للحرية ، والتقدم ، ضد قوى الاستعمار ، والتخلف ، والاستغلال .

ولذلك فاننا ، يا سيدى الرئيس ، نجد انفسنا نخوض نضالا مشتركا مع الشعوب المناضلة في افريقيا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية ضد الامبريالية ، والاستعمار ، وضد الايدولوجيات ، والممارسات العنصرية ، والفاشية التي تحاول قهر واستغلال شعوبنا المناضلة .

ان العالم يواجه في الوقت الحاضر مشاكل عديدة ومتراطة على الصعيد الدولي لا يمكن معالجتها الا بجهد واحد ومشارك ، فمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، وتصفية الاستعمار بكافة اشكاله ، وخلق نظام اقتصادى عالمي جديد ، يحقق التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويضع حدا للنظام القائم الذى يستهدف استغلال الشعوب ومواردها الطبيعية ، وايجاد الصيغ الملائمة للمحافظة على البيئة ، واستغلال موارد البحار ، كل هذا يتطلب معالجة جذرية من المجتمع الدولي ككل من أجل احلال سلام عالمي قائم على العدل والمساواة .

سيدى الرئيس ، لقد حقق نضال الشعب الفلسطيني خلال الفترة الاخيرة نجاحات وانجازات هامة تعطي دفعة قوية لهذا النضال في مسيرته الطويلة . فقد حصلت فلسطين على حق العضوية الكاملة في حركة دول عدم الانحياز ، كما اصبحت منظمة التحرير الفلسطينية عضوا في مكتب التنسيق لهذه المجموعة التي تعكس آمال وتطلعات شعوب العالم الثالث ، مما يؤكد تعاظم الثقة بالهدور الايجابي والفعال الذى تلعبه منظمة التحرير الفلسطينية في الشؤون الدولية .

وكذلك فقد حصلت فلسطين على العضوية الكاملة في جامعة الدول العربية ، واشتركت بهذه الصفة في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الذى عقد في القاهرة بتاريخ ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ ، والذى اكد مرة اخرى وبالاتحاد دعم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، واعتماد منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . وفي نفس الوقت فقد اتسعت رقعة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية في الساحة الدولية عبر مساهماتها في المنظمات الاقليمية والدولية ، وعبر اللقاءات الثنائية بين قيادة المنظمة وحكومات العديد من الدول .

واننا لنذكر بكل تقدير ، القرارات الهامة التي صدرت عن هذه الجمعية العامة ، والتي كان آخرها القرار رقم ٣٣٧٦ (د-٣٠) المتضمن تشكيل " لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة" واسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، ان استعرض هنا المبادئ التي اعتمدها اللجنة اساسا لتوصياتها ليكون ذلك منطلقا لمناقشتنا :

١ - ان قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط ، ومن ثم ، فان اللجنة تؤكد اعتقادها بأنه لا يمكن تصور اى حل في الشرق الاوسط لا يأخذ بعين الاعتبار التام الأمانى المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

٢ - تقر اللجنة ما للشعب الفلسطيني من حقوق مشروعة ، غير قابلة للتصرف ، في العودة الى دياره وممتلكاته ، وفي تحقيق تقرير المصير والاستقلال والسيادة القوميتين ، وذلك ايمانا بأنها بوضع هذه الحقوق موضع التنفيذ الكامل سيسهم على نحو حاسم في ايجاد حل شامل ونهائي لأزمة الشرق الأوسط .

٣ - ان اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع الأطراف الاخرى ، على اساس قرارى الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د-٢٩) و ٣٣٧٥ (د-٣٠) ، امر لا غنى عنه في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط والتي تتم تحت رعاية الامم المتحدة .

٤ - وتعيد اللجنة الى الذاكرة المبدأ الأساسى الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الاراضى بالقوة ، وتؤكد على ما يترتب على ذلك ، بالتالى من واجب الجلاء الكامل والعاجل عن أى ارض احتلت على هذا النحو .

٥ - وترى اللجنة انه من واجب ومسؤولية جميع المعنيين تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

هذه هي المبادئ التي اعتمدها اللجنة كأساس ضرورى لحل مشكلة فلسطين ، وتحقيق السلام في الشرق الاوسط ، كما اقرت اللجنة برنامج عمل مفصل لوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ وهو برنامج مستوحى من واقع المشكلة الفلسطينية منذ بدايتها مرورا بما تعرضت له فيما بعد من تعقيدات وملايسات .

سیدی رئیس ، ان منظمة التحرير الفلسطينية ، ان تثنى التقرير الذى صدر عن اللجنة ،  
وتبناه مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الاخير في كولومبو ، لتأسف بشدة لأن مجلس الامن لم يستطع  
اتخاذ القرارات الكفيلة بوضعه موضع التنفيذ ، بسبب " الفيتو " الامريكى مما يضع على عاتق هذه  
الجمعية ، ضرورة تحمل مسؤولياتها الدولية التي اقرها لها ميثاق الامم المتحدة ، والأعراف ،  
والسوابق الدولية .

( السيد قدومسي ، منأمة  
التحرير الفلسطينية )

كما وأنني باسم منأمة التحرير الفلسطينية لأتوجه بالشكر العميق الى رئيس وأعضاء هذه اللجنة التي توخت الموضوعية في بحثها وتوصياتها وأؤكد باسم الثورة الفلسطينية المواصلة لنضالها الذي يجد صدى عميقا ومتزايدا لدى قطاعات الرأي العام العالمي ، اننا نمد يدنا للتعاون ، والمشاركة مع كل الأطراف التي تعمل بعدالة ونزاهة من أجل وضع حد لمأساة الشعب الفلسطيني ، ولاقرار سلام دائم قائم على العدل في منطقة الشرق الاوسط ، ومن أجل تحقيق السلام ، والاستقرار ، والرخاء لشعوب العالم أجمع .

ان الثورة الفلسطينية ، التي خرجت من المأساة التي عانى منها الشعب الفلسطيني ، ومن خلال عشرات التجارب ، والأحداث المبررة ، التي يشهد لها تاريخ الانسانية مثيلا ، الا في عصور الظلام والانحطاط ، انما تمارس ما أقرته شرعة الأمم المتحدة ، ومبادئ القانون الدولي ، في حقوق الشعوب في الكفاح بشتى الوسائل ، بما فيها الكفاح المسلح ، لتحقيق اهدافها في السيادة والاستقلال ، وتقدير المصير .

ان هذه الثورة ، وهي وليدة نضال شاق ، استمر منذ مطلع هذا القرن ، ومعاناة انسانية طويلة ، لم ترغب أبدا في استمرار الحرب والصراع وأعمال العنف ، كما لم تلجأ الى الكفاح المسلح ، الا لاستخلاص الحقوق المهدورة ، ودفع الظلم والقهر ، الذي لحق بشعبنا ، بعد فشل جميع الجهود السلمية ، التي بذلتموها طيلة ثمانية وعشرين عاما ، لرفع الظلامة وازالة العدوان والاحتلال . ولا أظن أن أحدا هنا ينكر لنا حقنا وواجبنا في الدفاع عن أنفسنا ، وفي استخلاص حقوقنا بشتى الوسائل المتاحة لنا .

ان شعبنا الفلسطيني ، يأسى لسيادة الرئيس ، يريد أن يحيا كبقية الشعوب ، موفور الكرامة ، آمنا مطمئنا على أرضه وفي وطنه . ولكن الصهيونية المتحالفة مع الامبريالية العالمية ، قد حرمت هذا الشعب من حقوقه وأملاكه ، وأخرجته بالعنف والارهاب والقتل ، لاجئا مشردا منذ ثلاثين عاما ، لتقيم اسرائيل على انقاضه .

ان تاريخ اسرائيل ، التي هي تجسيد لمبادئ الحركة الصهيونية ، التي أدانتها المنأمة الدولية ، واعتبرتها شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، ليس الا سلسلة متواصلة من أعمال العدوان والتوسع غير المشروع ، ضد شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية ، بدأ من وعد بلفور -

غير الشرعي في عام ١٩١٧ ، الى عمليات الارهاب والقتل الجماعي ، التي قامت بها العصابات الصهيونية ، الى قيام الكيان الصهيوني نفسه ، الى عدوان ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، الذي أدى الى احتلال كل فلسطين ، بالاضافة الى أراضي تابعة لدول أعضاء في المنظمة الدولية هي مصر وسوريا . ولماذا نذهب بعيدا ، سيدى الرئيس ، في السياق التاريخي للمأساة ، وحوادث الأمس القريب واليوم ، تحمل بوضوح ، الطابع العدواني العنصرى للسياسة الاسرائيلية في فلسطين ، والاراضي العربية المحتلة .

ولا أجدني في حاجة الى تذكير الجمعية العامة ، بالاحداث التي وقعت هناك مؤخرا ، والتي نظر فيها مجلس الأمن ثلاث مرات متتالية ، منذ مطلع هذا العام ، وأصدر بشأنها في الاسبوع الماضي ، وبالاجماع ، بيانه المعروف ، الذى أعرب فيه المجلس عن قلقه العميق ، للأوضاع الحالية والخطيرة في الاراضي المحتلة ، الناتجة عن السياسة التعسفية التي تمارسها اسرائيل في هذه المناطق ، كما أعرب عن ادانته ، لاستمرار اقامة المستوطنات اليهودية هناك ، ومعارضته لاتخاذ أية اجراءات لتغيير وضع مدينة القدس . كما ستتناول فيها في الاسبوع الحالي ، اللجنة السياسية الخاصة ، على ضوء التقرير الثامن للجنة التحقيق المنبثقة عن هذه الجمعية العامة .

ان هذه الاحداث كلها ، تدل دلالة أكيدة ، على استمرار اسرائيل في تنفيذ نفس المخطط الصهيوني عينه ، الذى نفذ قبلا في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ - من تشريد السكان الشرعيين واستبدالهم بمستوطنين غرباء ، وانشاء عشرات المستعمرات الصهيونية الجديدة على أنقاض القرى الفلسطينية ( والعربية الاخرى ) والبطش بالسكان خرقا لجميع الضمانات التي ينص عليها القانون الدولي ، ولا سيما ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ .

ان هذه الحقائق والمواقف ، تحمل الدليل الموضوعي ، على الممارسات العنصرية العدوانية للسلطات الاسرائيلية في الأراضى العربية المحتلة ، وأضيف هنا دليلا جديدا واضح الدلالة ، على طبيعة التفكير والممارسة الصهيونية في الاراضي المحتلة .

فقد أميط اللثام مؤخرا عن تقرير عرف باسم " تقرير كينغ " وضعه اسرائيل كينغ ممثل وزير الداخلية الصهيوني في القطاع الشمالي من فلسطين المحتلة ، ولقد تضمن هذا التقرير ، مفاهيم عنصرية شديدة التعصب ، تركز على ضرورة تفريغ فلسطين والأراضى العربية المحتلة من الأغلبية

العربية ، عن طريق اتباع عدة سياسات منها : اجبار العرب على الهجرة الى الخارج ، ووضع قيود شديدة على عمليات العودة ، والحد من ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية ، لدى الأسر العربية ، عن طريق حرمانهم من المنح الحكومية ، وخلق شعور بعدم الأمان الاقتصادي لدى العرب ، عن طريق عدم استخدامهم في المشروعات الاقتصادية الا بنسبة الخمس . ولم ينس هذا التقرير أن يؤكد الفكرة العنصرية ، التي تقول بالتفوق العرقي وذلك بالسخرية من العقلية الشرقية ، حيث يقول حرفياً : " ان طبيعة الشخصية الشرقية ، طبيعة سطحية ، لا تتصف بالعمق كما أن خيالها له الأولوية على التفكير المنطقي " .

ان ما يدعوله كينغ هو تنفيذ للمفاهيم العنصرية الصهيونية ، التي وضعها هيرتزل قبل ثمانين عاماً ، والتي قامت على أساسها دولة اسرائيل ، والتي تنادى بتفريغ البلاد من سكانها الأصليين ، لملئها بالمستوطنين المستوردين من الخارج . ومن الواضح ، أن الحركة الصهيونية تعمل على تنفيذ هذه المبادئ العنصرية باصرار ومثابرة ، على حساب شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية .

وفي مواجهة كل أساليب البطش والارهاب التي يتعرض لها أبناء شعبنا داخل الأرض المحتلة ، وفي مواجهة عمليات التهجير والاقْتلاع وسلب الأراضي والممتلكات ، يقف شعبنا صامدا متحديا ، لا يزيدده الارهاب الا عزما واصراراً ، ولا يزيدده البطش والظلم الا تمسكا بالأرض والتصاقا بالوطن .

لقد وعى شعبنا ابعاد المخطط الصهيوني وأهدافه الرامية الى تفرغ فلسطين والأرض المحتلة من أهلها العرب ، واحلال المهاجرين الصهاينة محل السكان الاصليين وأصبحت مهمته الاولى افشال وضرب هذا المخطط ، وسوف تستمر مسيرة الشعب الفلسطيني مهما بلغت التضحيات حتى يتحقق له النصر ، وكذلك فقد عبر المجتمع الدولي في مناسبات عديدة ، وفي مختلف أجهزة الامم المتحدة ، عن ادانته وقلقه العميق لهذه السياسة الاستعمارية العنصرية والتوسعية التي تمارسها اسرائيل في ارضنا المحتلة ، لأن ذلك انما يشكل خطراً حقيقياً وتهديداً للسلام والأمن الدوليين .

وإذا انتقلنا الى الجانب الآخر لسياسة الكيان الصهيوني خارج الأراضي المحتلة وجدنا نفس النمط والتفكير القائم على العنف والارهاب ، فهناك المحاولات الاسرائيلية الداعية لضرب لبنان وتفتيت وحدته وانني أعلن باسم منظمة التحرير الفلسطينية ومن فوق هذا المنبر العالمي ، أن الفلسطينيين لا يرضون عن فلسطين وطنا بديلاً . وهم دائماً وابدأ الى جانب وحدة لبنان واستقلاله وسيادته الوطنية ، لأن لبنان الموحد والمستقل هو خير عون للثورة الفلسطينية في نضالها المشروع . وبالفعل فقد بذلت منظمة التحرير الفلسطينية ، خلال الازمة اللبنانية ، وبالتعاون مع الأطراف المعنية جهوداً مخلصه ، وفعالة ، من أجل وضع حد للاقتتال في لبنان والحفاظ عليه بلداً حراً ومستقلاً . ولا بد هنا من أن نحذر من المحاولات الاسرائيلية ، التي تسعى لتخريب الجهود السلمية في لبنان ، والى تنفيذ سياستها العدوانية التوسعية في جنوب لبنان بالذات ، مما يهدد سلامة لبنان واستقلاله ووحدته أراضييه .

سيدى الرئيس : ان موقف منظمة التحرير الفلسطينية يتحدد في التمسك بقرارات الامم المتحدة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وفي المطالبة بتنفيذها وردع القوى التي تعرقل هذا التنفيذ . ان القرارات التي أقرتها الجمعية العامة هي الحد الأدنى الذى يمكن للشعب الفلسطيني أن يقبل به لتحقيق مسيرته نحو الحرية والاستقلال . وهل يراى لهذا الشعب ان يقبل بأقل مما اردتموه انتم له كأساس للحل العادل .

(السيد قديمي ، منظمة  
التحرير الفلسطينية)

وفي نفس الوقت الذي كانت منظمة التحرير الفلسطينية ، وما زالت تقف بكل ايجابية تجاه الجهود السياسية والدبلوماسية المخلصة لتحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين ، كانت هناك جهود تحاول طمس معالم القضية الفلسطينية وتشويهها وعلى رأسها السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط . كما كانت اسرائيل ، ولا تزال ، تنتهج سياسة قائمة على العدوان والقوة ، وعلى المراوغة والتعنت متحدية بذلك قرارات الامم المتحدة ورغبة الاسرة الدولية العارمة لاقامة سلام دائم وعادل في منطقة الشرق الاوسط .

اننا من جانبنا قد منا ونقدم كل عون لمجهودات السلام ، ادراكا منا بأنه لا بد في عالم اليوم من أن تتكفل كل الشعوب المحبة للسلام لحل المشاكل المتفاقمة التي تواجه البشرية ، كالحروب العدوانية ، وانتشار الاسلحة النووية ، ومشاكل التخلف ونقص الغذاء ، وتلوث البيئة ، وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

اننا نريد السلام القائم على العدل ، ولا نريد الحرب لمجرد الحرب ونطالب المنظمة الدولية والمجتمع الدولي ، الاضطلاع بمسؤوليتهم وواجباتهم لدفع الظلم عن الشعوب المقهورة واعادة الحقوق الى أهلها .

هذا هو الموقف الفلسطيني أعرضه أمامكم بكل وضوح وموضوعية ، ولقد لمست منظمة التحرير الفلسطينية من خلال ما قامت به من اتصالات ومشاورات ان هناك رغبة اكيدة لدى جميع دول العالم في وضع حد للتوتر وتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط . الا أن هناك قوة واحدة تخرج عن هذا الاجماع الدولي وتعمل على استمرار التوتر والصراع في المنطقة ، عن طريق تفديمها كافة انواع العون والمساعدة والتأييد للكيان الصهيوني العدواني مما يشجعه على الاستمرار في العدوان والتوسع وهذه القوة هي الولايات المتحدة الامريكية .

دائني أتساءل ، ماهي مصلحة الشعب الامريكي في استمرار العدوان الاسرائيلي على أرض واستقلال الشعب الفلسطيني ، واستمرار احتلال اسرائيل اراضي عربية اخرى تابعة لدول أعضاء بالمنظمة الدولية ؟ الحقيقة التي لا جدال فيها ان العدوان الصهيوني ما كان ليستم وما كان ليزداد ضراوة وعنفا لولا الدعم المادي والعسكري للولايات المتحدة ، ولولا الحماية والمساندة الامريكية في المجال الدولي ،

لقد تابعنا الانتخابات الرئاسية الأمريكية ، وشاهدنا التنافس بين المرشحين على تقديم المزيد من الدعم الأمريكي لاسرائيل مما يشجعها على التشديد بسياساتها العدوانية ولطالما تسائلنا الى متى تظل قضية الشعب الفلسطيني ورقة في الانتخابات الأمريكية ومجالا للمنافسة والمساومة بين المرشحين .

ان على من يتحمل مسؤولية الامن والسلام في العالم ان يقف مع الحق والعدل ويناصر الشعوب المضطهدة ، لذلك لا بد أن تختفي الدبلوماسية السرية الخبيثة لتحل محلها الدبلوماسية الصريحة الواضحة التي تأخذ في اعتبارها مصلحة الشعوب وأمنها الحقيقي ، وليس خلق الصراعات والحروب المحلية ، ومجابهة حركات التحرير بمحاولات تمزيقها لأن هذه الجهود ستقود حتما الى زيادة حدة التوتر في العالم وليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب .

بيد وأنه لا بد من أن نعيد تأكيد ما أصبح حقيقة مسلما بها في هذا المحفل الدولي ولدى  
الرأى العام العالمي من أنه لن يستتب السلام ويسود الاستقرار في المنطقة العربية بأسرها الا اذا  
تم التوصل الى حل عادل لقضية فلسطين يقوم على أساس حق الشعب الفلسطيني في العودة الى  
وطنه وفي اقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني .

والى أن يتم ذلك ، سنواصل الكفاح والنضال ، بشتى الأساليب ، فهو واجبنا تجاه أنفسنا  
وتجاه تاريخنا ومستقبلنا ، ان نحن أصحاب قضية عادلة ، ولن يزيدنا العنف والتعننت الصهيوني ،  
الا قوة واصرارا ، ولن تزيدنا المعاناة والتضحيات الا اصرارا على مزيد من النضال لتمكين شعبنا  
من تحقيق أهدافه المشروعة والوصول الى سلام حقيقي في المنطقة .

وختاما ، فان شعبنا وهو يتصدى ببسالة لكل قوى الشر والعدوان الامبريالية والصهيونية ،  
ليتوجه بالشكر العميق لكل الدول الصديقة التي ساندت نضالنا ولاخوتنا في دول عدم الانحياز وفي  
دول العالم الثالث ، وكذلك الدول الاشتراكية التي قدمت وتقدم لنا كل العون والتأييد ، كما نقدر  
موقف بعض دول السوق الأوروبية المشتركة التي تبدي تفهما أكبر حيال عدالة قضية شعبنا ونضاله  
المشروع . ولا يفوتنا أبدا أن نؤكد مرة أخرى تضامننا الكلي والحازم مع كل حركات التحرير في آسيا  
وافريقيا وامريكا اللاتينية التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال ، لأن نضالنا جميعا كل لا يتجزأ ،  
فهو جزء من نضالكم ، من نضال الانسانية جمعاء ، في سبيل اقامة عالم جديد تسوده الحرية  
والعدالة والمساواة .

السيد عبد المجيد ( مصر ) يطيب لنا أولا ، أن نعبر عن خالص ترحيبنا بالسيد  
فاروق قدومي ، رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعضاء الوفد الفلسطيني ، للمشاركة في  
مناقشات الجمعية العامة ، عن قضية فلسطين . وان نحبي وفد المنظمة ، ونشيد بالدور البناء الذى  
ساهمت به في سبيل التوصل الى حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية ، فاننا نشارك الاحساس بالقلق  
العميق لاستمرار الوضع المتفجر في منطقتنا نتيجة التباطؤ في السعي لتحقيق تسوية سلمية عادلة  
ودائمة تكفل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة كاملة .

واننا ، في الوقت ذاته ، نرى أن البعد الجديد الذى تحقق في الثورة الوطنية الشجاعة  
التي قامت بها جموع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، انما هو بداية الطريق العملي

لاسترداد هذا الشعب لحقوقه الكاملة . ومن خلال ممثلي الشعب الفلسطيني أرجو أن أنقل كل تحيات وتقدير مصر ، شعبا وحكومة الى الجموع الفلسطينية المكافحة ، وتضامنا الكامل مع وقفاتهم البطولية ضد سلطات الاحتلال الاسرائيلي الغاصب .

ان الاهتمام الذى توليه منظمنا الدولية للمشكلة الفلسطينية وللحقوق الثابتة والأصيلة للشعب الفلسطيني أمر ليس بغريب ، حيث أن ميثاق منظمنا نفسه ، ينص على حق جميع الشعوب ، في حياة كريمة متمتعة باستقلالها الوطني . والشعب الفلسطيني لا يقل عن بقية شعوب العالم الأخرى التي تحظى اليوم بالاستقلال والحرية ، الا أنه لا يزال يتعرض يوما بعد يوم لمزيد من القهر والعنف من جانب معتد يرفض الاعتراف بواقع اليوم ، وهو أنه لا مجال في عالمنا الحاضر للاحتلال ، أو الاغتصاب أو القهر ، وأنه مهما طال هذا الاحتلال ، أو الاغتصاب ، أو القهر ، فان ارادة الشعوب هي التي تنتصر في النهاية .

لقد مضى الآن عام تقريبا منذ وقف الرئيس محمد أنور السادات ، رئيس جمهورية مصر ، على هذه المنصة ، مخاطبا شعوب العالم ممثلة فيكم هنا ، وعارضا لوجهة نظر مصر في أهم المشكلات الدولية . وكان بطبيعة الحال أن تكون المشكلة الفلسطينية على رأس القضايا التي تعرض اليها . فهي بالنسبة لمصر قضية جوهرية ، وقضية مصير شعب بأكمله ، تربطه بنا أو اصر قديمة أزلية . واسمحوا لي ياسيادة الرئيس أن اقتبس هنا فقرة من خطاب الرئيس السادات في الجمعية العامة يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٧٥ حيث قال :

” لست أشك في أنكم توافقونني في أنه لا سلام في المنطقة دون الوصول الى حل سياسي للقضية الفلسطينية ، قضية الشعب الفلسطيني الذى لا يجوز ، بل من المفروض ، أن يستمر في الحياة مشردا بلا وطن ، والذى لا بد له من استرجاع كيانه واقامة دولته المستقلة ، لتمكين هذا الشعب العريق ، من الاسهام البناء ، في تطور مجتمعا الدولي وتقدمه ” .

واحقا للحق ، فقد كانت استجابة الجمعية العامة لهذا النداء استجابة عظيمة تؤكـد حرص أعضاء الأمم المتحدة وممثليها على الشعب الفلسطيني وعلى حقوقه الوطنية الثابتة .

وعلى هذا الأساس أقرت الجمعية العامة قراراتين تاريخيين ، خلال دورتها الثلاثين :  
 الأول : القرار ٣٣٧٦ ( د - ٣٠ ) الذي أكد من جديد القرار ٣٢٣٦ ( د - ٢٩ ) وعبر  
 عن قلق الجمعية العامة الشديد من عدم تحقيق أى تقدم نحو ممارسة الشعب  
 الفلسطيني لحقوقه المشروعة في فلسطين ، بما فيها حقه في تقرير المصير دون  
 أى تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة . وكان أهم ما قرره  
 الجمعية العامة في هذا القرار ، هو إنشاء لجنة خاصة بممارسة الشعب الفلسطيني  
 لحقوقه ، مؤلفة من عشرين عضواً من أعضاء الأمم المتحدة ، تقوم الجمعية العامة  
 بتعيينهم ، وذلك لتقديم برنامج لتنفيذ وتمكين هذا الشعب من ممارسة هذه  
 الحقوق . كما طلبت من هذه اللجنة تقديم تقرير إليها في الدورة ٣١ حول  
 ملاحظاتها واقتراحاتها .

والقرار الثاني الذي اتخذته الجمعية العامة خلال مناقشتها لبند فلسطين هو القرار رقم ٣٣٧٥ ( د - ٣٠ ) الخاص بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في جهود السلام في الشرق الأوسط . وقد كان هذا القرار قراراً منطقياً منتظراً من الجمعية العامة ، حيث أنها تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني ، ومن البديهي أن أى جهود للسلام في الشرق الأوسط ، يجب أن يشارك فيها ممثلو هذا الشعب . كما أن هناك أدراكاً واضحاً من الجميع ، أنه لا حل لمشكلة الشرق الأوسط دون التوصل الى حل للب المشكلة الا وهي القضية الفلسطينية . وعلى هذا ، فانه في الوقت الذي اعترفت فيه الجمعية العامة بضرورة التوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط في أسرع وقت ممكن ، فانها أبدت اقتناعها الكامل بأن اشتراك الشعب الفلسطيني أمر ضروري في أية جهود او مداوات تهدف الى تحقيق هذا السلام . ولهذا دعت الجمعية العامة ، الى توجيه الدعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية ، للاشتراك في جميع الجهود والمداوات ، والمؤتمرات ، حول الشرق الأوسط والتي تعقد تحت اشراف الامم المتحدة وذلك على قدم المساواة مع بقية الاطراف الاخرى ، وعلى أساس القرار ٣٢٣٦ ( د - ٢٩ ) .

وطالبت الجمعية العامة بعد ذلك من السكرتير العام ، اخطار رئيس مؤتمر السلام الخاص بالشرق الأوسط بهذا القرار ، مع اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية من أجل الحصول على دعوة المنظمة للاشتراك في أعمال المؤتمر ، وكذلك في كل الجهود الاخرى من أجل السلام ، كما طلبت منه أن يقدم تقريراً الى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن .

وأرجوا أن تسمحوا لي ياسيادة الرئيس بأن أستعرض هنا ماتم حتى الآن بالنسبة لهذين القرارين الهامين .

بالنسبة للقرار الأول ٣٣٧٦ ( د - ٣٠ ) فقد حرصت الجمعية العامة في اختيارها لاجراءات اللجنة ان تكون اللجنة ممثلة لجميع المناطق الجغرافية وان تضم دولا لها علاقات مع جميع أطراف النزاع . ثم حرصت اللجنة في أول اجتماع لها على دعوة جميع الدول الاعضاء في المنظمة الدولية لتشارك في مداواتها أو بإبداء آرائها حول هذه القضية الهامة . بل ان اللجنة دعت اسراييل نفسها التي تفتصب حقوق الشعب الفلسطيني ، لكي تبدي آراءها امام اللجنة ،

على أن اسرائيل بصلفها المعهود ، ويتحديتها المستمر لقرارات الامم المتحدة ، أعلنت رفضها لتشكيل اللجنة او ابداء موقفها . وهذا الموقف ليس بغريب على اسرائيل ، وقد عودت المنظمة عليه من قبل ، الا انها تمادت في موقفها بتحريض دول عديدة على عدم التعاون مع اللجنة التي واصلت أعمالها بمنتهى الحيد و الموضوعية ، وكان ثمرة هذا العمل الدائب التقرير الموجود أماننا هنا في المستند A/31/35 . وأود في هذا الصدد ، ياسيادة الرئيس ، أن احيي باسم مصر اللجنة وعضائها ، وعلى رأسها السفير ميدون فال من السنغال على هذا التقرير الممتاز والموضوعي في نفس الوقت .

ولن أتعرض هنا ياسيادة الرئيس ، الى تفصيلات تقرير لجنة العشرين المعروض أمام الجمعية العامة ، فقد قدم السفير فال منذ لحظات عرضا وافيا له . ولكن اسمحو لي أن أبدي الملاحظات التالية :

أولا - ان التقرير راعي النواحي العملية ، والموضوعية في المقترحات التي قدمها ووضع مراحلا لتنفيذها .

ثانيا - انه يقوم على أساس القرارات التي أصدرتها الامم المتحدة اى في نطاق الشرعية الدولية .  
ثالثا - ان المراحل التي اقترحها التقرير معقولة بل ان المرحلة الاولى الخاصة بعودة الفلسطينيين النازحين نتيجة لحرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ أمر سبق أن اقره مجلس الامن بالا جماع في قراره ٢٣٧ ( ١٩٦٧ ) وعلى ذلك ، لا يوجد عذر من جانب اى جهة لعرقلة هذه العودة .

رابعا - ان التقرير راعي اعطاء دور و اشراف كبيرين من جانب الامم المتحدة ومجلس الامن على التنفيذ .

خامسا - ان التقرير لم يتجاهل اى طرف بل اشار الى الاتفاق بين الاطراف المعنية في اطار مبادئ الميثاق وقرارات الامم المتحدة المعنية .

سادسا - ان التقرير كان دقيقا في تأكيده ، انه ليس من الممكن تنفيذ المقترحات في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، كما اشار الى أهمية ان تقوم اسرائيل باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ، وان تزيل المستعمرات التي اقامتها ، وان تبقى على جميع الممتلكات العربية سليمة دون مساس .

سابعاً - ان التقرير وضع المشكلة الفلسطينية في اطارها الصحيح باعتبارها لب مشكلة الشرق الاوسط ، مؤكداً أن انشاء دولة فلسطينية مستقلة وفقاً لمبادئ الميثاق ، هو شرط أساسي للسلام في الشرق الأوسط .

ثامناً - ان التقرير قد أشار الى أنه يحسن باللجنة الحصول على تأييد اكبر عدد ممكن من أعضاء الامم المتحدة وان ذلك يستلزم اقامة اتصالات غير رسمية مع ممثلي الدول غير الاعضاء في اللجنة ، والتي يمكن ان تلعب دوراً ايجابياً بالنسبة للقضية الفلسطينية ، في مجلس الامن وفي الجمعية العامة .

تاسعاً - ان التقرير انطلقاً مع قرارات الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، والتي سبق أن أشرت اليها قد أكد على أنه ينبغي عدم السماح بركود الحالة السائدة في الشرق الأوسط ، وبأن هناك حاجة الى اعادة عقد مؤتمر جنيف بشأن السلام في الشرق الاوسط ، باشتراك جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

تلك هي ياسيادة الرئيس بعض الملاحظات التي عن لوفدي الاشارة اليها بالنسبة لهذا التقرير الهام . ويعتقد وفدي أنه يجب العمل بسرعة على التصديق على هذا التقرير لظهور اهتمام الجمعية العامة وتضامنها مع الشعب الفلسطيني ، لحصوله على حقوقه المشروعة .

وقد كان من الطبيعي ، أن يقوم مجلس الامن بالنظر في هذا التقرير بناءً على ما جاء في الفقرة الثامنة من القرار ٣٣٧٦ ( د - ٣٠ ) . وقد درس المجلس بالفعل هذا التقرير خلال ثمانين جلسات عقدتها لهذا الشأن وكان لوفدي شرف المساهمة فيها . وقد أظهرت دولا عديدة اخرى من خارج المجلس اهتمامها الشديد بهذه المناقشات ، وكان من الطبيعي أيضاً قيام رئيس لجنة العشرين بعرض هذا التقرير امام المجلس . وقد أسفرت هذه المناقشات ، التي رأت اسراعاً كعادتها مقاطعتها ، اسفرت عن مشروع قرار لم يمكن الموافقة عليه للاسف ، بسبب استخدام احدى الدول الدائمة في المجلس لحق الفيتو .

وعلى هذا الاساس فانه يجب كما سبق ان اشرت ان تقوم الجمعية العامة بالتصديق على هذا التقرير ، وان تبحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق ما جاء به من آراء . وان وفدي ليؤيد بكل قوة كل جهود بناءة في هذا الشأن .

السيد الرئيس ، ان المستند الثاني الهام المعروف أمام الجمعية العامة هو تقرير السكرتير العام A/31/271 بتاريخ ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦ والذي جاء تنفيذا لما طلبته الجمعية العامة من السكرتير العام في قرارها رقم ٣٣٧٥ ( د - ٣٠ ) بتاريخ ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الخاص بتوجيه الدعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في جميع الجهود ، والمددات ، والمؤتمرات ، الخاصة بالشرق الأوسط والتي تعقد تحت اشراف الأمم المتحدة . وأود باسم مصر توجيه الشكر الى السكرتير العام على هذا التقرير وعلى الجهود التي يقوم بها من أجل عدم تجميد الوضع . وقد أشار السكرتير العام في هذا التقرير الى الاتصالات التي قام بها مع رئيسي مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، كما أشار الى اجتماعات مجلس الأمن وخاصة اجتماع ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ بناء على طلب مصر والذي جاء بعد قرار الجمعية العامة بفترة وجيزة ، حيث قرر المجلس لأول مرة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، للاشتراك في مناقشاته على أساس أن الدعوة الموجهة الى المنظمة ، سيعطى لها نفس حقوق الاشتراك التي تتمتع بها الدولة العضو التي توجه اليها الدعوة للاشتراك طبقا للمادة ٣٧ من لائحة الاجراءات المؤقتة للمجلس . وأن وفدي ليعتقد أن قرار المجلس هذا انما هو خطوة في الطريق الصحيح وتطبيقا عمليا لما جاء في قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٥ ( د - ٣٠ ) الخاص باشتراك المنظمة في كل المددات الخاصة بالشرق الأوسط التي تعقد تحت اشراف الأمم المتحدة . وبالفعل استمر اشتراك المنظمة فيما بعد في جميع اجتماعات مجلس الأمن التي عقدت منذ ذلك التاريخ ، اما لبحث مشكلة الشرق الأوسط أو القضية الفلسطينية أو الوضع في الأراضي المحتلة . على أن وفدي يعتقد أن هناك مزيدا من الخطوات الأخرى التي يجب أن تتخذ للتنفيذ الكامل لما جاء في القرار ٣٣٧٥ ( د - ٣٠ ) . وقد قام السكرتير العام بجهود مشكورة بعد صدور هذا القرار ، منها ايفاده لمبعوثه الخاص الى المنطقة في شباط / فبراير ١٩٧٦ ، حيث تم بحث موضوع اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في جهود السلام . وبعد ذلك قام السكرتير العام بمبادرة بالاتصال بجميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، طالبا رأيها حول الوسائل التي يمكن اتخاذها من أجل كسر الجمود في طريق جهود السلام .

وقد كان رد مصر - ياسيادة الرئيس - على مبادرة السكرتير العام واضحا وصريحا . وقد أشار السيد اسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مصر ، الى هذا الرد في خطابه أمام الجمعية العامة في ١٤ تشرين الأول / أكتوبر الماضي ، ولكن اسمحو لي أن أشير هنا الى بعض النقاط التي وردت في هذا الرد . لقد ذكر وزير خارجية مصر في رده على السكرتير العام وأقتبس هنا :

" انني آخذ علما بالتقدير ، ارسالكم للمذكرة الى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة للشعب الفلسطيني . ان هذا يشكل خطوة ايجابية نحو تطبيق قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٥ ( د - ٣٠ ) الذي ينص على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، في جميع الجهود والمداولات الخاصة بالشرق الأوسط ، وكذلك في اتخاذ الخطوات من أجل توجيه الدعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمال مؤتمر السلام في الشرق الأوسط ، وهذا يتوافق تماما مع مبادرة الرئيس السادات في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ."

كما ذكر وزير خارجية مصر في خطابه :

" ان الهدف النهائي من هذه الاتصالات ، ومن عملية المفاوضات المترتبة عليها ، هو تحقيق تسوية شاملة في الشرق الاوسط ، تؤدي الى سلام عادل ودائم يقوم على مبادئ السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي وحق تقرير المصير . وهذا يقتضي التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة المعنية ، التي تنص على الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة ، منذ حزيران / يونيه ١٩٦٧ واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ."

هذا هو - ياسيادة الرئيس - ولا يزال ، هو موقف مصر الواضح في أنه لا سلام دائم أو عادل في الشرق الأوسط دون انسحاب القوات الاسرائيلية وتحقيق الحقوق الفلسطينية المشروعة . وأود أن أعرب هنا ، عن التقدير لما ذكره السكرتير العام في تقريره عن تأكيد اعتزامه الاستمرار في جهوده التي يقوم بها .

ولعل من المؤشرات الهامة على تزايد ادراك المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، هو اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في كولومبو هذا العام لأول مرة ، كعضو كامل في المؤتمر . ان ذلك ليعكس في رأينا ،

مزيدياً من الخطوات العملية نحو التطبيق الفعلي لقرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ ( د - ٣٠ ) . ومنذ صدور هذا القرار ، والتأييد للشعب الفلسطيني يزداد يوماً بعد يوم وقد ظهر ذلك بوضوح ، في قرارات المؤتمر الخامس لدول عدم الانحياز في كولومبو ، واجتماع رؤساء الدول الافريقية في موريشيوس ، واجتماع الدول الاسلامية في استانبول . وتتضمن المستندات A/31/197 في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، A/31/196 في ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، A/31/237 في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ على التوالي القرارات التي صدرت حول القضية الفلسطينية في هذه المؤتمرات .

السيد الرئيس ، ان على جمعيتنا العامة هذه الدورة ، أن تظهر لاسرائيل مرة أخرى بوضوح ، أنها لن تسكت على أساليب القهر والاضطهاد التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني . ان ما تقوم به اسرائيل من اجراءات في الاراضي العربية المحتلة ، من انشاء المستعمرات على الأراضي الفلسطينية وغيرها ، ومحاولة حصار الشعب الفلسطيني عن طريق المزيد من الاعتقالات والقتل ، انما لن تزيد الشعب الفلسطيني الا تصميماً على الكفاح حتى يحصل على استقلاله وسيادته كاملين . وقد كان مجلس الأمن واضحاً كل الوضوح ، في شجبه بقوة منذ أيام قليلة ، ما تقوم به اسرائيل من أعمال في الأراضي العربية المحتلة ، وعبر عن قلقه وأنشغاله الشديدين ، للوضع الخطير في الأرض العربية المحتلة ، وذلك بسبب استمرار الاحتلال الاسرائيلي .

ولكن هل اتعظت اسرائيل من تحذيرات الأمم المتحدة سواء من الجمعية العامة ، أو مجلس الأمن ؟ ان كل الشواهد لتؤكد عكس ذلك ، ان أنها تستمر في عدوانها واحتلالها وتعمل كل يوم على تكريس هذا العدوان ، والاحتلال ، ضاربة عرض الحائط بأى قوانين أو اتفاقيات دولية . لقد آن الأوان للمجتمع الدولي ، أن يظهر لاسرائيل تصميمه الأكيد ، على عدم السماح لها بالاستمرار في هذا العدوان ، وأن الأوان — في رأينا — لكي يبحث المجتمع الدولي عن الوسائل التي تؤدي الى تنفيذ قراراته ، ومتابعة تنفيذها مادامت اسرائيل مستمرة في تحديدها .

ان مصر لتؤمن ايما ناسخا بأن الظروف الدولية وما أحدثته حرب أكتوبر من تغيرات جوهرية ، تتيح للمجتمع الدولي الآن ، فرصة فريدة لاقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، وأن المسؤولية الكاملة تقع على عاتق منظمتنا الدولية ، في انتهاز هذه الفرصة وعدم تفويتها أو تجميدها ، ذلك لأن أى محاولة للتجميد مرفوضه تماما من جانبنا ، لأن الأحداث قد أثبتت أن مثل هذه المحاولات انما هي بمثابة محاولات لاحتواء كل عوامل التفجير في المنطقة بما يتمخض عن ذلك من مخاطر جسيمة ليس فقط بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط وانما بالتأكيد بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . لقد كان موقف مصر دائما هو أن تكون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره ، شريكين في اقرار السلام الدائم والعادل في منطقتنا الحساسه من العالم ، خاصة وأن منظمتنا تعالج منذ انشائها تقريبا المشكلة الفلسطينية . ولذلك صممت مصر منذ البداية أن يكون مؤتمر السلام الخاص بالشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة وأن تكون كل خطوة تحت اشرافها ومشاركتها .

ان استمرار الوضع الحالي في المنطقة ، يشكل خطوره على السلام حيث لن تقبل الشعوب والدول العربية استمرار الاحتلال الاسرائيلي وانكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ان العالم في سياق مع الزمن فاما سلام عادل ، واما حرب تحرير شاملة لاسترداد الحقوق التي يكفلها لنا الميثاق ، وتدعمها الجمعية العامة . وعلى هذا فانه أصبح لزاما على المجتمع الدولي ، أن يقوم بتحريك الأمور على الفور ، وأن على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، التزاما بدفع الوضع نحو الحل العادل ، ومواجهة كافة مناورات التعويق بكل حزم .

ان حقوق الشعب الفلسطيني حقوق ثابتة ، لا تحتاج الى أى تأويل ، وانما كانت اسرائيل تريد سلاما حقيقيا في المنطقة ، فعليها قبل كل شئ الاعتراف بهذه الحقوق . وأن الأوان للحكومة

الاسرائيلية أن تستمع الى صوت المجتمع الدولي ، بل وحتى لبعض العقلاء في اسرائيل الذين يرون أنه لا مناص في النهاية ، من الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، أو كما ذكر الحاخام آرثر هرتزبرج في حديث له في عدد ايلول / سبتمبر ، تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦ في مجلة " نيو أوكلوك " الاسرائيلية ، بأنه لن تكون هناك بداية للحل في الشرق الأوسط ، دون قبول حقيقة قائمة ، وهي أن هناك فلسطينيين ، ولا يمكن لاسرائيل أن تتجاهل هذه المشكلة ، لأنها لب النزاع .

ولعلي - ياسيادة الرئيس - أختتم بياني اليوم بما جاء على لسان السيد الرئيس أن - السادات رئيس جمهورية مصر ، أمام المؤتمر الخامس لدول عدم الانحياز في كولومبو في آب / أغسطس الماضي ، حينما ذكر وأنا أقتبس:

"ولست أتصور أن أحدا منا يقلل أن يستمر العدوان الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني ، ليس فقط في حقوقه السياسية والعامه ، بل وأيضا في حياته اليومية ، وحقوقه في الحياة المنتجة الخلاقة كسائر الشعوب ، ولذلك ، فاننا مطالبون بأن نتخذ معا الاجراءات العملية الكفيلة بوقف هذا العدوان وردعه ، وضمان عدم تعرض أى منا لمثلثه في المستقبل " .

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر المتحدثين في جلسة يعد ظهر اليوم ، وقبل أن أرفع الجلسة ، أود أن أبلغ الجمعية العامة أن السيد رئيس جمهورية فينزويلا سوف يتحدث الى الجمعية العامة صباح الغد ، وبعد ذلك سوف تواصل الجمعية نظير الهند ٢٨ من جدول الأعمال بعنوان " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية " . وفيما يتعلق بالهند ٢٧ من جدول الأعمال وهو " مشكلة فلسطين " أود أن أذكر الجمعية بأننا كما قررنا من قبل فان قائمة المتحدثين في هذه المناقشة حول الهند ٢٧ سوف تغفل يوم الاربعاء ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر عند الساعة الثانية عشر ظهرا ، وأكون ممتنا للسادة الأعضاء الذين يودون أن يطلبوا الكلمة أن يدرجوا أسماءهم في القائمة في أقرب وقت ممكن .

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٥ .